

اليورو: العملة الأوروبية الموحدة وآثارها على الاقتصاد الأوربي والعالمي والاقتصادات العربية

د. توفيق المراياتي^(*)

أهمية ومبررات البحث ومشكلاته

يحتاج القارئ العربي الى التعرف على ابعاد الحدث العالمي بميلاد عملة دولية جديدة في اوربا الغربية هي (اليورو) لتنافس الدولار الامريكى وتنتهي سيطرته على نظام النقد الدولي . ومن المهم ايضا ان يتعرف رجال المال والاقتصاد والتمثيل التجاري والخارجية والمديرون والمصدرون والمستوردون والعاملون في البنوك وبورصة الاوراق المالية وشركات التأمين والباحثون وطلبة الجامعات على هذه التجربة الاوربية وعلى العملة الاوربية الجديدة واثارها المستقبلية على الاقتصاد الاوربي نفسه وعلى الاقتصاد العالمي وكذلك التعرف على اثارها على الاقتصادات العربية من الجوانب المختلفة مثل اثارها على التجارة الخارجية العربية ولاسيما تجارة النفط واسعار الصرف وسعر الفائدة والاحتياطيات الدولية في البنوك المركزية واثارها على النظام المصرفي وبورصة الاوراق المالية وحركة العمالة الاوربية .

ومن المهم ايضا ان يتعرف المواطن العربي الذي يحلم بالوحدة العربية ومن يعملون في مجال العمل العربي المشترك على الدروس المستفادة من التجربة الاوربية منذ بدايتها وحتى صدور (اليورو) في كانون الثاني عام 1999 وخلال العام الاول بعد صدوره ، وذلك على امل ان نصل نحن العرب الى ما وصلت اليه اوربا الموحدة وذلك قبل فوات الاوان وحيث لاينفع الندم . ومن المهم ان يتعرف القارئ العربي على رحلة الوحدة النقدية الاوربية من حيث اهدافها ومراحلها والاجراءات التي اتخذتها اوربا لتضمن الوصول الى اصدار عملة موحدة.

ولرغبة الدول الأوروبية في تحقيق مزيد من الاندماج الاقتصادي بينهما والتوصل الى آلية التنسيق بين السياسات المالية والنقدية في هذه الدول وتحقيق درجة عالية من الاستقرار النقدي وزيادة قدرة هذه الدول على مواجهة الاضطرابات التي يمكن ان تتعرض لها اسواقها النقدية والمالية بسبب تغيرات اسعار الصرف .

(*) مدرس الاقتصاد/ جامعة البصرة/ كلية الإدارة والاقتصاد/ قسم العلوم المالية والمصرفية.

هدف البحث

يهدف البحث الى اظهار اهمية ميلاد العملة الاوربية الموحدة الجديدة (اليورو) والتي تم تداولها على المستوى الاوربي بين الاتحاد الاوربي وعلى المستوى العالمي في التعامل النقدي بين دول العالم عن طريق التجارة العالمية .

كما ان اهمية البحث تتركز على وجود نظام نقدي موحد سوف يعمل على التقليل من حدة الازمات الاقتصادية التي تتعرض لها دول الاعضاء ولاسيما في مجال النقدي والمالي وايجاد دور فعال للعملة الاوربية الجديدة على المستوى الاوربي العالمي .

ونظرا لقلة البحوث العلمية في الاونة الاخيرة التي تعالج موضوع العملة الاوربية الجديدة (اليورو) وتأثيرها على المستوى الاوربي والعالمي منذ بدء التعامل بهذه العملة في نهاية القرن الماضي، ورغم تركيز هذه البحوث على دور الدولار الامريكي كعملة دولية في التعامل على مستوى التجارة الدولية بين الدول المتقدمة من جهة والدول النامية من جهة اخرى . الا اننا قد توصلنا الى نتائج عملية لاياس بها ، يستطيع القارئ من خلالها التعرف على طبيعة واهداف العملة الاوربية الجديدة ودورها الجديد في الاقتصاد الاوربي والعالمي واثارها الاقتصادية العربية .

محتوى البحث

بدأت الدول الاوربية التفكير في انشاء النظام النقدي الاوربي اواخر الستينيات ، وذلك في اعقاب انهيار النظام النقدي الاوربي وما صاحب ذلك من مشاكل . ففي عام 1969 تم تشكيل لجنة اوربية انطلقت بوضع خطة مفصلة لتحقيق الوحدة النقدية بين الدول الاوربية بصورة تدريجية . وبعد انتهاء هذه اللجنة من اعمالها ووضع تصور لها في هذا الشأن ، قامت بتقديم تقريرها في عام 1971 الى المجلس الاوربي حيث اوصت بانشاء اتحاد نقدي اوربي على عدة مراحل تتراوح بين 7-10 سنوات . واوصت اللجنة بتطبيق هامش اسعار صرف بين العملات الاوربية يتراوح بين ($\pm 6\%$) ولكن قبل البدء في تنفيذ توصيات اللجنة ، وفي عام 1971 اعلنت الولايات المتحدة الامريكية قرارها الخاص بوقف تحويل الدولار الى ذهب، وقد احدث هذا القرار ازمة على النظام النقدي العالمي ، وسارعت دول الجماعة الاوربية ببحث ابعاد هذه الازمة عليها واتفقت على الالتزام ($\pm 2.25\%$) بالنسبة لاسعار صرف عملاتها مقابل الدولار وبهامش ($\pm 1.25\%$) بالنسبة لاسعار صرف عملاتها مقابل بعضها البعض وقد اطلق على هذا النظام (نظام الثعبان داخل النفق) "Snake in the tunnel" (1).

وبعد ان بدأت الجماعة الاوربية في العمل بنظام الثعبان داخل النفق قامت بريطانيا في عام 1992 بالاعلان عن تعويم عملتها الجنيه الاسترليني وذلك بسبب التدهور الشديد في قيمتها لعمليات المضاربة الواسعة على هذه العملة، اعقب ذلك انخفاض شديد في اسعار صرف الليرة الايطالية والكرون الدنماركي وحدث اضطراب واسع في اسواق المال الاوربية ، وشكل ذلك اعلانا عن انهيار نظام الثعبان داخل النفق وذلك في عام 1973 ولذلك اجتمعت دول الجماعة الاوربية في بروكسل في اذار 1979 وذلك للاتفاق على انشاء نظام نقد اوروبي جديد يتلافى عيوب نظام الثعبان داخل النفق ، وفي عام 1989 قرر المجلس الاوروبي ان يبدأ المرحلة الاولى من الاتحاد النقدي في تموز 1990 ، وان يتم من خلال هذه المرحلة انضمام عملات الدول الاعضاء الى الية سعر الصرف مع السماح بهامش تذبذب يتراوح بين $(\pm 2.25\%)$ كما تم الاتفاق على ان يتم التركيز خلال هذه المرحلة على تحقيق درجة عالية من التقارب الاقتصادي بين الدول الاعضاء ، وان يتم تقوية دور اللجنة المكونة من محافظي البنوك المركزية بصفتها تمثل النواة الاساسية للبنك المركزي الاوروبي .

ومن الملاحظ ان هذه الاتفاقية قد ركزت في محورها الاقتصادي على قيام السوق الاوربية الموحدة من خلال احداث تقارب بين سياسات الدول الاقتصادية للدول الاعضاء والوصول الى وحدة نقدية تسمح بالتعامل بعملة نقدية واحدة ، وان يتم تنسيق السياسات المالية والنقدية من خلال بنك مركزي اوروبي واعتبار هذا البنك بمثابة مؤسسة ذات سلطة فوق قومية (Super National) تكون قراراتها ملزمة للدول الاعضاء .

والمرحلة الاخيرة لقيام الوحدة النقدية الاوربية التي نصت عليها اتفاقية (ماسترخت) تبدأ مع عام 1999 حيث يتم الاعلان عن ميلاد وحدة النقد الاوربية وتم تثبيت اسعار صرف عملات الدول المشاركة في النظام النقدي بصورة نهائية غير قابلة للتعديل ويصاحب ذلك انشاء النظام الاوروبي للبنوك المركزية (E.S.C.B) الذي يضم كل البنوك المركزية للدول الاعضاء ويقوم بالاشراف على هذا النظام (البنك المركزي الاوروبي) الذي يمثل السلطة النقدية فوق القومية .

اهداف النظام النقدي الاوروبي

يعد النظام النقدي الاوروبي الية لتحقيق الوحدة النقدية الاوربية، والتي تعد بدورها اهم حلقات الوحدة الاقتصادية لدول الاتحاد الاوروبي حيث ان وجود نظام نقدي موحد سيؤكد هذه المرحلة الاقتصادية وسيحد من الازمات الاقتصادية التي تتعرض لها الدول الاعضاء ولاسيما في المجال النقدي والمالي ومن ثم تفتح الفرصة لدول الاتحاد الاوروبي لتحقيق اهدافها

الاقتصادية، وخلق كيان اقتصادي يحقق نوعاً من التوازن النقدي العالمي مقابل الدولار الأمريكي. إلى جانب ذلك تسعى الدول الأعضاء إلى تحقيق مجموعة من الأهداف من وراء هذه الوحدة النقدية هي :-

1- خلق سوق مالي واسع يقوم على أساس موحدة.

2- إيجاد دور فعال للعملة الأوروبية (اليورو) على المستوى الدولي .

3- اتباع سياسة نقدية واحدة في الاتحاد الأوروبي بالتوازن مع السياسة التجارية والزراعية المشتركة في الاتحاد الأوروبي .

4- تلافى سلبيات ومخاطر تقلبات أسعار الصرف بين عملات الدول الأعضاء وتأثيراتها السلبية على أداء الشركات ، وحركة رؤوس الأموال وزيادة المنافسة ورفع معدلات النمو⁽²⁾.

5- أسعار صرف مستقرة من خلال الأسهم في آلية سعر الصرف ، وهذه الآلية تعتبر المحور الأساسي في النظام النقدي الأوروبي وهي تقوم على مبادئ أساسيين الأول أن لا يزيد هامش التغيير في صرف عمله أي دولة عضو ، مقابل بغية الدول الأعضاء في النظام عن $(\pm 2.25\%)$ وهو ما يعرف (بالسعر المحوري) ، والثاني هو الايتم تعديل الأسعار المركزية باتفاق جميع الدول الأعضاء ، وذلك ضماناً لاستقرار وحدة النقد الأوروبية⁽³⁾.

المعايير الاقتصادية المطلوبة للانضمام للوحدة النقدية الأوروبية

لقد حددت اتفاقية ماسترخت مجموعة من المعايير الاقتصادية كشرط للانضمام إلى النظام النقدي الأوروبي والعملة النقدية الموحدة بحيث تقوم الدول بتحقيقها قبل الانخراط في هذا النظام وهذه المعايير هي:⁽⁴⁾

1- عدم تجاوز معدل التضخم في الدول حدود (1.5%) من متوسط معدل التضخم في أكثر ثلاث دول من دول الاتحاد تمتعاً بالاستقرار في الأسعار .

2- ألا يتجاوز عجز الموازنة في الدول حدود (3%) من الناتج الإجمالي لها.

3- ألا يتجاوز إجمالي الدين العام للدولة نسبة (60%) من الناتج المحلي الإجمالي لها.

4- يجب أن لا تتجاوز معدلات طويلة الأجل ثلاث دول من دول الاتحاد تمتعاً بالاستقرار في الأسعار .

5- خلق مزيد من الشفافية في الأسعار والتكاليف، وزيادة المنافسة، ورفع معدلات النمو الاقتصادي.

وقد نجحت معظم الدول الاعضاء في تحقيق هذه المعايير عدا دولة اليونان ، حيث كان معدل التضخم المتحقق لديها (2,5%) وكذلك عجز موازنتها الى ناتجها المحلي الاجمالي (4%). ويلاحظ الشيء نفسه في معدل الفائدة، حيث بلغ آنذاك نحو (8,9%) . اما بالنسبة لمؤشر نسبة الدين العام الى الناتج القومي الاجمالي ، فقد زادت في معظم الدول الاعضاء عن النسبة المتفق عليها (60%) وبرغم ذلك فقد تمت الموافقة على دخول الاتحاد الاوربي الى النظام النقدي الاوربي استنادا الى النجاح الذي حققته هذه الدول في بغية المؤشرات والشروط التي حددتها اتفاقية ماسترخت .

موقف دول الاتحاد الأوربي من استيفاء شروط الانضمام الى اليورو
ومشاركتها في الية سعر الصرف الاوربي في ايار 1998

الدولة	معدل التضخم 1997	عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي 1997	الديون كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي 1997	معدل الفائدة طويل الاجل 1997	مشاركة في الية سعر الصرف بداية ايار 1998
المعدل المتفق عليه	2.7	3.5_	60	708	
الدول المشاركة في الاتحاد النقدي					
المانيا	1.4	2.7_	61.3	5.6	نعم
فرنسا	102	3_	58	505	نعم
ايطاليا	108	207_	121.6	6.7	نعم
اسبانيا	1.8	2.6_	68.8	6.3	نعم
هولندا	1.8	1.4_	7201	5.5	نعم
بلجيكا	1.4	2.1_	122.2	507	نعم
النمسا	1.1	2.5_	66.1	5.6	نعم
فنلندا	1.3	0.9_	55.8	5.9	نعم
البرتغال	1.8	2.5_	62	6.2	نعم
ايرلندا	1.2	0.9	66.3	6.2	نعم
لكسمبورج	1.4	1.7	6.7	5.6	نعم
اليونان	5.2	0.4_	108.7	908	نعم
الدول التي لازالت خارج الاتحاد النقدي					
انكلترا	1.8	1.9_	53.4	7	لا
السويد	1.9	0.8_	7606	605	لا
الدنمارك	1.9	0.7	65.1	6.2	نعم

Source : Deutch Bank Research , Europe new currency , Special Report, Frankfort July , 1998,p.10.

الجدول اعلاه يوضح موقف دول الاتحاد النقدي الأوربي يتبع استيفاء شروط الانضمام الى عملة اليورو التي حددتها اتفاقية ماسترخيت وهي المعايير الاقتصادية الخمسة والتي مر نكرها اعلاه .

ازمات النظام النقدي الأوربي

من الملاحظ ان النظام النقدي الأوربي قد حافظ منذ نشأته وحتى الان على استقرار اسعار الصرف لعملات الدول الاعضاء وذلك برغم قيام الاتحاد الأوربي بتغيير اسعار التعادل للعملات الأوربية مقابل العملات الأخرى عدة مرات ، ولكن برغم هذا الاستقرار النسبي الان النظام النقدي الأوربي قد تعرض لعدة ازمات ، واهمها :

1- في اب من عام 1992 قام البنك المركزي الألماني برفع سعر الفائدة على المارك الألماني وذلك بغرض مواجهة ارتفاع معدل التضخم ، ولزيادة الائتمان لمواجهة تكاليف الوحدة الألمانية وقد ترتب على ذلك حدوث زيادة كبيرة في تدفق رؤس الاموال الولايات المتحدة مما ادى بالتالي الى ارتفاع قيمة المارك الألماني بصورة ملحوظة ، وفي ظل حالة الركود التي كان يعاني منها الاقتصاد البريطاني، وارتفاع معدلات البطالة حدث تدهور في معدل صرف الجنيه الاسترليني مما جعل البنك الألماني يضطر الى رفع سعر الفائدة على الجنيه الاسترليني مرتين ، وان يقوم بشراء (10) مليارات جنيه الاسترليني ، وذلك للمحافظة على سعر الصرف ، ولكن فشلت كل هذه المحاولات ، وانتهت بخروج بريطانيا من النظام النقدي الأوربي. وقد حدث ايضا بسبب تدفقات رؤس الاموال الأمريكية الى ألمانيا في تدفقات الاموال الى البنوك الإيطالية وحدث عجز في ميزان المدفوعات الإيطالي وصاحب ذلك ارتفاع معدلات التضخم في إيطاليا وفي معدلات البطالة وعجز الموازنة ، وتدني معدل النمو، وقد ادت هذه الظروف مجتمعة الى تراجع سعر صرف الليرة الإيطالية بصورة ملحوظة مما ادى الى خروجها من النظام النقدي الأوربي .(5)

2- تعرض الفرنك الفرنسي لمضاربة شديدة في عام 1993 وحدث تراجع مفاجيء في سعر صرفه امام المارك الألماني ، وقد طلبت كافة الاوساط الاقتصادية في اوربا والعالم البنك الألماني بخفض سعر الفائدة على المارك الألماني ، ولكن البنك لم يوافق على هذا الطلب مما اثر على العديد من العملات الأوربية وكان اكثرها تأثر هو الفرنك الفرنسي ، ولعلاج هذه الازمة اجتمعت لجنة محافظي البنوك المركزي للاتحاد الأوربي وكذلك وزارة المالية وتم الاتفاق على توسيع هامش التذبذب العملات الأوربية ليصل الى (15%) لتلافي هذه الازمة ، واستثنى من ذلك عملة كل من ألمانيا وهولندا حيث تم ابقاؤها عند التذبذب القديم .

وقد ادت هذه الازمات التي تعرض لها النظام النقدي الاوربي الى القيام جهات الاختصاص في الاتحاد الاوربي بمحاولة التعرف على الاسباب الحقيقية التي تسبب هذه الازمات ، وكيفية تلافيتها في المستقبل ، وقد اجمعت معظم الاراء على ان هناك مجموعة من العوامل ادت الى هذه الازمات ، وهذه العوامل هي:

1- حالة الركود العام التي تصيب الاقتصاد العالمي وتؤدي الى تدهور الاوضاع الاقتصادية . وخاصة تأثيرها على حركة التجارة العالمية ، ومعدلات النمو الاقتصادي ، وامتداد اثارها في النهاية الى اسعار صرف العملات الاوربية .

2- النشاط الزائد لعمليات المضاربة في اسواق المال الدولية على عملات دول الاتحاد الاوربي سعياً وراء الربح .

3- عدم وجود اقتناع من بعض دول الاتحاد الاوربي بالجدول الزمني لانتقال سلطة التحكم في السياسة المالية والنقدية من السلطات الوطنية الى المفوضية الاوربية وكذلك وجود تخوف من التأثير على السلطة الوطنية للدول الاوربية .

4- عدم قدرة بعض الدول الاعضاء على تحمل الاثار السلبية لانخفاض قيمة عملاتها الى اقل من الحد الأدنى لهوامش التذبذب داخل نظام النقد الاوربي وهو ما حدث مع كل من بريطانيا وايطاليا في عام 1992 وانتهى بخروجها من النظام النقدي الاوربي

5- وجود تفاوت ملحوظ في الاداء الاقتصادي للدول الاعضاء ينعكس في تفاوت كبير بين مؤشراتنا الاقتصادية مثل التضخم وعجز الموازنة، وسعر الفائدة وبالتالي وجود تناقض بين اهداف السياسة الاقتصادية في الدول الاعضاء وصعوبة في التنسيق بين هذه السياسات ، وهو ما ادى الى حتمية وجود نوع من التضارب في الاداء الاقتصادي للدول الاعضاء قبل دخولها في النظام النقدي الاوربي لتلافي مثل هذه الازمات وليسهل التنسيق بين سياساتها الاقتصادية وخاصة في المجال المالي والنقدي .

6- عدم الوضوح في تعريف بعض المعايير المحددة ك شروط للانضمام الى الوحدة النقدية الاوربية وخاصة ما يتعلق بتعريف دين القطاع العام وذلك بسبب اختلاف هيكل ومفهوم هذا القطاع من دولة الى اخرى .

وبرغم تدارك دول الاتحاد الاوربي لمعظم هذه العوامل خلال السنوات الاخيرة الا ان هذه الدول قد وقعت في تموز 1997 على ميثاق الاستقرار الذي يهدف الى ضبط ايقاع السياسات المالية والنقدية ولدول العملة الاوربية الموجودة بحيث يتم الحفاظ على التوازن بين الايرادات والنفقات العامة في هذه الدول وان يتم فرض عقوبات او غرامات مالية على الدول غير الملتزمة بهدف ضمان استقرار العملة وضمان استقرار النظام الاوربي .

مكونات وحدة النقد الأوروبية والدول المشاركة فيها

ان وحدة النقد الأوربي تتكون من سلسلة من الاوزان النسبية لعملات الدول الاعضاء. ويتكون الوزن النسبي لكل عملة من جزئين. جزء ثابت واخر متغير، والجزء الثابت يتم تحديده على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية وهي:-

1- الاهمية النسبية للناتج الاجمالي للدول العضو بالنسبة لاجمالي ناتج دول الاتحاد الأوربي.
2- نسبة مساهمة الدولة في اجمالي التجارة البينية، والتي تشمل على تجارة الاستيرادات والصادرات للدول الاعضاء.

3- نصيب الدول من التسهيلات الائتمانية قصيرة الاجل من صندوق التعاون الأوربي. اما الجزء المتغير من الوزن النسبي لكل عملة فيتغير على اساس التغير اليومي في اسعار عملات الدول الاعضاء المشاركة في النظام النقدي. ويتكون هذا التغير في حدوث هامش التذبذب المتفق عليه وهو $(\pm 2.25\%)$ ويمكن ان يتم توسيع هذا الهامش الى $(\pm 6\%)$ في بعض الظروف كما حدث في حالة العملة الايطالية.

وقد حددت اتفاقية (ماسترخت) ان يتم مراجعة الاوزان النسبية للعملة المشاركة في العملات الموحدة كل خمس سنوات او في حالة تغيير الوزن النسبي لاحد العملات بنسبة (25%) او في دخول اعضاء جدد الى النظام النقدي الأوربي. وخلال تطور النظام النقدي الأوربي تم تغيير هذه الاوزان عدة مرات في الاعوام 1979-1984-1989-1995. والجدول رقم (2) يوضح هذا التطور في الاوزان النسبية لعملة الدول الاعضاء.

اما الدول المشاركة في وحدة النقد الأوروبية فقد تمت الموافقة في اجتماع القمة الذي عقد في مدريد في كانون الاول 1995 على الاقتراح الالمانى بتعديل اسم العملة الأوروبية من (الايكو ECU) الى (اليورو EURO) وان يحل اليورو محل الايكو مع بداية عام 1999 وان تنتقل جميع الحقوق والالتزامات المقومة بالايكو الى اليورو على اساس (1 ايكو = 1 يورو) وفي منتصف كانون الاول 1996 قرر المجلس الأوربي وضع الاطار القانوني لعملية التحول الى اليورو في عام 1999، وتم اعطاء مهلة حتى حزيران 1998 لكل الدول الاعضاء حتى تستوفي شروط الانضمام الى هذه العملة، ولم تشترط الاتفاقية حتمية مشاركة كافة الدول الاعضاء في العملة الموحدة منذ بدايتها، ولكن تم الاتفاق على ان تبدأ العملة الموحدة في عام 1999 بمشاركة الدول التي نجحت في تحقيق الشروط والتي يطلق عليها دول (الموجة الاولى) وتم بعد ذلك دخول الدول التي تستوفي هذه الشروط بالتدريج وعندما ترغب في ذلك. اما دول الموجة الاولى التي تبدأ العمل بالنظام النقدي في عام 1999، فقد تم اختيار (11) من بين (15) دولة اعضاء الاتحاد الأوربي. وهذه الدول هي: ايرلندا، فلندا، هولندا، المانيا، لكسمبورغ،

فرنسا ، إيطاليا ، اسبانيا ، البرتغال ، وقد ظلت اربع دول خارج الاتحاد النقدي الاوربي وهي الدنمارك ، اليونان ، السويد ، وبريطانيا . وهذه الدول سوف تحتفظ بعملاتها الوطنية ، ولكنها تستطيع دخول الاتحاد النقدي في وقت لاحق بعد استكمال الشروط المطلوبة للدخول الى الوحدة النقدية الاوربية .

جدول رقم (2)
تطور الاوزان النسبية لعملات الدول الاوربية في العملة الاوربية (%)

السنوات	العملة المشاركة	1979	1948	1984	1995	شباط 1997
	المارك الالمانى	33	32	30.1	33.3	31.9
	الجنيه الاسترلينى	13.3	15	13	10.44	12.4
	الفرنك الفرنسى	19.8	19	19	20.49	20.2
	الليرة الايطالية	9.5	10.2	10.15	7.17	7.9
	الجيدار الهولندى	10.9	10.1	9.4	10.47	10
	الفرنك البلجيكى	9.8	8.5	7.9	8.57	8.5
	الكروان الدنماركى	3.1	2.7	2.45	2.72	2.6
	الجنيه الايرلندى	1.2	1.2	1.1	1.04	1.2
	الدراخمه اليونانية	0	1.3	0.8	0.47	0.5
	البيزيتا الاسبانية	0	0	5.3	4.42	4.2
	الاسكودور البرتغالى	0	0	0.8	0.75	0.7
	الفرنك اللوكسمبورجى	0	0	0	0.34	0
	اجمالي الاوزان	100%	100%	100%	100%	100%

المصدر : جمعت الارقام من تقارير المفوضية الاوربية لاعوام مختلفة ، بلجيكا ، بروكسل .

النظام الاوربي للبنوك المركزية

حددت اتفاقية (ماسترخيت) الاطار التاسيسي للاتحاد النقدي والذي يتولى الاشراف على انجاز الدورة النقدية الاوربية . وفي مقدمة هذه المؤسسات (هيئة النقد الاوربية) في فرانكفوت بالمانيا والتي تعتبر بمثابة تمهيد لانشاء النظام الاوربي للبنوك المركزية والبنك المركزي الاوربي . ويضم النظام الاوربي كل للبنوك للدول الاوربية المشاركة في الوحدة النقدية وكذلك البنك المركزي الاوربي وقد حددت هذه الاتفاقية مهام هذا النظام في الاتي: (6)

- 1- رسم وتنفيذ السياسة النقدية للاتحاد الاوربي .
- 2- الاشراف على الاحتياطات الرسمية من النقد الاجنبي ، وتحديد كيفية ادارة هذه الاحتياطات وتوظيفها .
- 3- وضع الضوابط التي تحافظ على الاستقرار المالي في دول الاتحاد الاوربي .
- 4- اصدار اوراق البنكنوت وسك الوحدات المعدنية لليورو .
- 5- وضع وتنفيذ الرقابة على المؤسسات الائتمانية في الاتحاد الاوربي .
- 6- العمل على تدعيم موازين مدفوعات الدول الاعضاء وسياساتها الاقتصادية بما يحقق اهدافها التنموية.

وقد خطط لهذا النظام ان يتطور بحيث يهيئ المناخ المناسب لقيام البنك المركزي الاوربي حيث ان هذا البنك يعد بمثابة السلطة النقدية الموحدة للاتحاد الاوربي التي تحدد السياسة النقدية واجبة التطبيق في الدول الاعضاء، وتعمل على الحد من الازدواجية في السياسات النقدية المطبقة في الدول الاعضاء بحيث يؤدي هذا التنسيق بين السياسات النقدية الى تحقيق استقرار اليورو في الاسواق النقدية.

وقد حددت اتفاقية ماسترخت ان يكون هناك مجلس ادارة للبنك المركزي الاوربي يتكون من مجلسين احدهما مجلس المحافظين والثاني مجلس تنفيذي ، وان يحضر محافظ البنك المركزي الاوربي بصورة دورية اجتماعات مجلس الوزراء الاوربي ، وان يحضر رئيس مجلس الوزراء الاوربي اجتماعات مجلس المحافظين . كما حددت اتفاقية ماسترخت ان يتم استشارة مجلس المحافظين بشأن ترتيبات اسعار الصرف التي تقترحها حكومات الدول الاعضاء، وان يتم اتخاذ القرار النهائي على اساس تحقيق الاستقرار لليورو في حالة تعارض الاراء او السياسات .

وقد تم تحديد راس المال المكتتب في البنك المركزي الاوربي بمبلغ (50) مليار يورو تساهم فيه الدول الاعضاء بنسب متفاوتة تتوقف على نسبة سكان الدولة الى اجمالي سكان الاتحاد الاوربي بناءً على نسبة مساهمة الدول في الناتج المحلي الاجمالي للاتحاد . ويتأثر نصيب كل دولة في راس مال البنك المركزي الاوربي بعدد الدول الاعضاء التي تشارك في عضوية اليورو منذ البداية وكذلك بالاحتياطات التي يتم الاحتفاظ بها لدى البنك المركزي الاوربي .

جدول رقم (3)

نسبة المساهمة في رأس مال البنك المركزي الاوربي (E.S.C.B) مشاركة الـ(15) دولة اعضاء الاتحاد الاوربي

الدولة	نسبة المشاركة في رأسمال البنك	قيمتها / يورو
النمسا	2.3	1150
بلجيكا	2.9	1450
الدنمارك	1.55	775
فنلندا	1.35	675
ايرلندا	16.1	8100
المانيا	22.95	11475
اليونان	2.3	1150
ايرلندا	0.95	475
ايطاليا	15.8	7900
لكسمبورغ	0.15	75
هولندا	40.25	2125
البرتغال	2.25	1125
اسبانيا	9.3	4650
السويد	2.35	1150
انجلترا	16.6	7800
الاجمالي	100%	50075

Source : Deutsche Bank Research , the Euro , A stable Currency for Europe, Frankfurt February 1997 , p.22.

ويقوم البنك المركزي الاوربي بالاحتفاظ بهذه الاحتياطات وادارتها كما يقوم بتوزيع الارباح الناجمة عن هذه الاحتياطات بعد الاحتفاظ بنسبة (20%) منها لديه ويتم توزيع نسبة (80%) على البنوك المركزية الوطنية حسب نسبة مساهمتها في رأس المال البنك. (7)

وفي كانون الثاني عام 1999 بدا البنك المركزي الاوربي عمله فعليا . وتم الاتفاق على ان يكون مقر هذا البنك في مدينة فرانكفورت الالمانية . وقد تم اعطاء هذا البنك الاستقلال عن الحكومات بحيث يحدد السياسة النقدية للاتحاد الاوربي بعيدا عن تدخل حكومات الدول الاعضاء كما تم الاتفاق على ان يتمتع البنك عن تقديم أي قروض لهذه الحكومات من اجل تمويل عجز الموازنات العامة لها .

اهداف السياسة النقدية لنظام اليورو

تهدف السياسة النقدية لنظام اليورو الى المحافظة على الاستقرار الاسعار وتدعيم السياسة الاقتصادية لاتحاد الاوربي دون الاخلال بهدف الاستقرار وتعطي السياسة النقدية لنظام اليورو الاولوية لاستقرار الاسعار بوصفه اهم الشروط الازمه لتعزيز النمو المتواصل للانتاج وخلق المزيد من فرص العمل وتحقيق مستوى معيشي مرتفع في دول الاتحاد الاوربي. ويلاحظ ان استراتيجية السياسة النقدية لنظام اليورو موجهة بالاساس نحو الاستقرار وقد قدم مجلس المحافظين تعريف كمي لاستقرار الاسعار وهو : تحقيق زيادة سنوية في الرقم القياسي لاسعار المستهلك بالنسبة لمنطقة اليورو يقل (2%) ومن الملاحظ ان هذا التعريف يوافق على ارتفاع الاسعار ولكن بنسبة محددة وبالتالي يمكن القول ان السياسة النقدية لنظام اليورو تنظر الانكماش على انه لا يتفق مع اهداف الاستقرار وبالتالي هذا يعكس تخوف الاتحاد الاوربي من الوقوع في فخ السيولة الذي وقعة فيه اليابان في السنوات الاخيرة واصبحت الاسعار لاتستجيب لزيادة عرض النقود في اقتصاد الياباني وهذا التصرف من جانب الاتحاد الاوربي يوجب دوله الوقوع في المشكلة نفسها وقد اعلن .وقد اعلن مجلس المحافظين في البنك المركزي انه يجب على السياسة النقدية في الاتحاد الاوربي ان تحافظ على الاستقرار الاسعار في الاجل المتوسط وليس في الاجل الطويل فقط ولذلك فان السياسة النقدية لنظام اليورو لن يتم تعديلها في حالة التغيرات غير المتكررة في مستويات الاسعار او في معدلات التضخم ولتحقيق استراتيجية سياسة النقدية لنظام اليورو فان السياسية النقدية تركز على عنصرين اساسين هما:

1- النقود حيث يسند اليها دور بارز في هذا الصدد وذلك انطلاقا من ان التضخم ضاهرة نقدية على اقل في الاجل الطويل لذلك فان مجلس المحافظين قد وضع ضوابط لعملية التوسيع النقدي تتفق مع المحافظة على استقرار الاسعار وينسجم مع تحقيق معدل نمو مناسب لانتاج .

2- بعض المؤشرات الاقتصادية والمالية من اهمها سعر الفائدة الطويلة الاجل ومنحني العائد ومؤشرات ثقة المستهلكين ودوائر الاعمال والاجور والتكلفة وحدة العمل واسعار استيراد السلع وهذه المؤشرات سوف يستخدمها مجلس المحافظين في اجراء تقييم مبني على اساس واسع لمخاطر التي تواجه استقرار الاسعار .

اثار اليورو على اداء الاقتصاد الاوربي

حقق اليورو العديد من المزايا للدول الأعضاء وذلك في العديد من المجالات الاقتصادية، وهذه المزايا هي على مستوى اقتصاديات الدول الأعضاء، وعلى مستوى الاتحاد الأوربي واهم هذه المزايا في المجالات الاقتصادية المختلفة :-

1- ادى دخول معظم دول الاتحاد الاوربي الى عضوية اليورو الى الدفع في اتجاه مزيد من الاصلاحات الاقتصادية واعادة الهيكلة في هذه الدول، وهذه الاصلاحات ادت الى خلق ظروف مواتية لنمو العديد من القطاعات الاقتصادية وخلق جو المنافسة الاقتصادية الايجابية .

2- وفر اليورو عملة اوربية قوية تكون في قوة الدولار الامريكى او اكثر ، وذلك استنادا الى العديد من المعطيات مثل انخفاض معدلات التضخم وتدني عجز الموازنات العامة في بلدان نادي اليورو وذلك لان هذه العملة تعكس المركز الاقتصادي للدول الاوربية المشاركة فيها

3- ان اعتماد اليورو في التعامل داخل اولربا يشكل خطوة اساسية نحو توحيد اسواق العمل بين بلدان الاتحاد الاوربي ، وهذا يخلق مزيدا من فرص العمل في الاجل الطويل ، وذلك لان وجود عملة اوربية موحدة يلغي تكاليف التحويل بين العملات الوطنية كما يسهل عملية انتقال رؤوس الاموال ويلغى ضرورة الاحتفاظ باحتياطات كبيرة من العملات الصعبة او الدولار لتسوية المدفوعات الخارجية ، كم ان تحقيق نادي اليورو لشرط الانضمام اليه يحقق تقاربا في الاداء الاقتصادي بين الدول مما يشجع حركة راس المال وزيادة الاستثمار والنمو الاقتصادي وخلق المزيد من فرص العمل .

4- ان فتح الحدود بين الدول الاوربية يؤدي الى زيادة حدة المنافسة بين هذه الدول واختلاف القطاعات التي تستفيد من هذه المنافسة من دولة الى اخرى حسب المزايا النسبية والتنافسية التي تتمتع بها كل الدولة من دول الاعضاء حيث انه مع اعتماد اليورو تتحسن المراكز التنافسية لهذه القطاعات ومن ثم تقوى مكانتها في الاسواق الاوربية ، ويؤدي ذلك الى اعادة التخصص وتقسيم العمل داخل الاتحاد الاوربي .

5- يعمل اليورو على زيادة القوى الشرائية لدى مستخدمية من الافراد والمؤسسات وذلك لان تحديد اسعار السلع والخدمات بالعملة الموحدة في اسواق الاتحاد الاوربي يلغي حاجة هؤلاء الافراد او المؤسسات الى تبديل العملات الوطنية بعضها ببعض ودفع اعباء مقابل ذلك حيث تقدر المفوضية الاوربية الوفرة الناتجة عن توقف التحويل بين العملات بنحو (30) مليار مارك الماني أي نحو (2.16) مليار دولار امريكى ، وينعكس هذا الوفرة على مصلحة المواطنين والمؤسسات الاوربية حيث يتمتع المواطنون والمؤسسات بقوة شرائية اينما

كانوا داخل منطقة اليورو ، فعلى سبيل المثال لن يكون المواطن الالمانى في حاجة الى تبديل المارك مقابل الفرنك الفرنسي عندما يذهب الى فرنسا مقابل دفع رسوم تبديل تصل الى (5%) من قيمة المارك كما ان المؤسسات الوطنية سوف توفر تكاليف استبدال عملتها الوطنية لاتمام انشطتها في دول الاتحاد الاوربي الاخرى وهذا يقلل من تكاليف الانتاج ، ويزيد من قدرتها التنافسية داخل الاتحاد الاوربي وخارجة.

6- يؤثر اليورو بصورة ايجابية على اسواق المال حيث يؤدي الى تجاوز العديد من المخاطر مثل مخاطر تذبذب اسعار غالعملات الاوربية وغيرها من المخاطر وقد قدرت هذه المخاطر بملايين الدولارات و يؤدي تجاوز هذه المخاطر اللي زيادة التنافس بين اسواق المال الاوربية ، وزيادة كفاءتها على ادارة وتوظيف رؤوس الاموال وهذا يجنبي مزيدا من الاستثمارات والودائع الى هذه الاسواق ويزيد التحويل من الدولار الى اليورو ويؤدي الى ظهور سوق كبير للاسهم والسندات الاوربية بعد كانون الثاني 1999 وذلك بدلا من وجود اسواق عديدة مستقلة في هذه الدول وتكون هناك منافسة شديدة داخل هذه السوق بين المستثمرين .

7- يؤدي اليورو الى المزيد من تحويل التجارة الخارجية لدول الاتحاد الاوربي كحرية حركة راس المال والعمل بين الدول الاعضاء مما يحسن الكفاءة الانتاجية والى تحويل التجارة من خارج الاتحاد الاوربي الى داخله بمعنى ان دول الاتحاد الاوربي تتحول من استيراد بعض السلع من خارج الاتحاد الى استيرادها من الداخل ، وذلك لانها تضحي بديلا مناسبيا من حيث السعر والجودة والشروط وتكاليف النقل وغيرها من المزايا . وهذا يؤدي الى زيادة التجارة البيئية لدول اليورو على حساب تجارتهم مع العالم الخارجي .

8- يؤثر اليورو على جميع الاعمال المصرفية في الجهاز المصرفي الاوربي وذلك مثل عمليات الدفع وادارة الحسابات ، والودائع والاوراق المالية ونظم الصرف الالية ، وذلك لان البنوك الوطنية الاوربية تنقل سلطاتها الى سلطة نقدية موحدة ، وهو البنك المركزي الاوربي الذي يشرف على السياسة النقدية الموحدة ويقوم بمهام الرقابة على البنوك الوطنية ، ويترتب على ذلك تاثير كل من ايرادات ونفقات هذه البنوك الاوربية الوطنية . فبالنسبة للايرادات يؤدي الغاء العملات الوطنية الى ايجاد مرونة عالية بالنسبة لحركة كل المقرضين واصحاب الودائع بما يجعلهم يحصلون على بعض المكاسب ، وهذا يعني زيادة اسعار الودائع وتخفيض اسعار القروض لجذب اكبر عدد ممكن من العملاء القدامى او للحفاظ على العملاء ومنهم من الانتقال الى التعامل مع البنوك الاخرى ، وينعكس ذلك على

ايرادات البنوك الاوربية بالزيادة، كما ان البنوك الاوربية ستجد امامها اسواقا واسعة لتقديم خدماتها مهما كان عدد او مكان فروعها حيث تتم تسوية المدفوعات من خلال نظام المدفوعات الموحد . اما بالنسبة لنفقات هذه البنوك فانها تتأثر بالسلب أي انها تزيد ، مما يدفع البنوك الى القيام بعمليات اندماج او تكتل او قيامها بالتخصص في تقديم الخدمات التي شريحة معينة من العملاء بهدف تقليل التكاليف .

9- يعمل الاتحاد النقدي على تذويب الفوارق بين الدول الاعضاء بالنسبة للمراكز المالية، وذلك من خلال السياسة النقدية الموحدة ، واسلوب الحد الأدنى للاحتياطي النقدي الذي من المنتظر ان يحدد البنك المركزي الاوربي لدول الاتحاد النقدي والذي من الممكن ان يؤدي الى تحسين المراكز المالية داخل الاتحاد بسبب تكافؤ الفرص واتساع الاسواق .

10- يؤدي استخدام اليورو الى اتجاه اسواق السندات في دول الاتحاد الاوربي الى الاتساع والعمق وزيادة السيولة وذلك بسبب ما يتيح اليورو من زيادة في امكانية استثمار الاموال عبر الحدود بين الدول الاعضاء، وقد يؤدي ذلك الى خلق سوق اليورو ينافس اسواق سندات الدولار الامريكي والين الياباني خلال فترة قصيرة ، كما يحدث تقارب كبير بين عوائد السندات الاوربية المختلفة للاتحاد الاوربي ، وذلك بسبب ثبات اسعار الصرف ووجود سياسة نقدية موحدة .

11- يؤدي اليورو الى تعزيز التكامل بين الاسواق الاسهم المحلية في الدول الاعضاء وهذا يسقط اهم محدد لتوليفه المحفظة الاستثمارية وهو سعر الصرف .

وقبل صدور اليورو وفي ليلة الاول من كانون الثاني 1999 استعدت اوربا كلها لظهور هذا المولد الجديد وقضت اوربا ليلتها دون نوم ، وعلى المستوى الرسمي قامت الحكومات بتشكيل مجموعات عمل اطلق عليها (غرف حرب) وذلك لمتابعة التطورات في الاسواق المالية واسواق النقد الاجنبي ، وفرضت السرية التامة على الاتصالات هذه الغرف وذلك تجنباً لاي ازمة في اليوم الاول لظهور اليورو وتعكر فرحة اوربا بهذا الانجاز وعلى المستوى الشعبي . وقد استقبل الاوربيين اليورو بروح عالية وفرحة كبيرة وذلك لانهم يرون ان حلمهم الكبير قد اصبح واقعا ملموسا ولاول مرة ظهرت اسعار السلع والمنتجات والخدمات في الشوارع الاوربية باليورو جنباً الى جنب مع الاسعار بالعملة الوطنية .

وقد تم تحديد فترة تعامل مزدوج باليورو او العملات الوطنية للدول الاعضاء لمدة ثلاث سنوات ابتداء من كانون الثاني 1999 الى 30 حزيران 2002 كما اتفقت دول الاعضاء على

الانتقال الى الاستخدام اليورو في التعاملات اليومية بين الافراد والمؤسسات والغاء العملات الوطنية ابتداء من 30 حزيران وهذا ماتم فعلا .

وقد بدا اليورو بداية قوية وسلسلة دون مشاكل وسط تعاملات اتسمت بالخطر في اول يوم للتداول الفعلي له في الاسواق العالمية . وقد بدا التعامل في اليورو مرتقعا عن السعر المحدد له وهو (1.1175) دولار وذلك وسط توقع الخبراء ان يرتفع ليصل الى (1.2) دولار خلال اسابيع قليلة في بداية التعامل عليه وصاحب ذلك وجود تكهنات بان البنك المركزي الاوربي سوف يتدخل للحد من هذا الارتفاع وذلك من اجل عدم التأثير على القدرة التنافسية للصادرات الاوربية في الاسواق العالمية . وهذا يؤكد راي الخبراء الذين توقعوا ان يشهد اليورا ارتفاعا في بداية التعاملات عليه وذلك بسبب لجوء العديد من الجهات الى تكوين احتياطات باليورو وفي اليوم الاول ادى الاستقبال الحافل والحار لليورو الى تدهور قيمة الدولار الامريكي مقابل الين الياباني وهبوط مؤشر البورصة في باريس وفرنكفورت وميلانو بينما سجل مؤشر الفاينانشل تايمز في بريطانيا ارتفاعا محدود وقد ارتفع سعر اليورو ليصل الى نحو (1.913) دولار في التعاملات الاوربية خلال الاسبوع الاول من ظهوره ولكن التخوف من تدخل البنك المركزي الاوربي دفع باليورو للتذبذب حول سعر (1.18) دولار اما عن موقف بريطانيا عند بداية التعامل على اليورو فقد حاولت اظهار عدم اهتمامها القوي لليورو واعلن رئيس الوزراء واعلن رئيس الوزراء البريطاني بانه على الرغم من ان سعر الفائدة بالنسبة لليورو سيتم تحديده في فرنكفورت مقر البنك المركزي الاوربي الا ان اسعار التبادل سيتم تحديدها في لندن باعتبارها اكبر مركز اوربي ، وفي ظل الاداء القوي لليورو في بداية التعاملات صرح محافظ البنك المركزي في انكلترا بان قوة اليورو لن تؤثر على اسعار الفائدة في بريطانيا وان التضخم سيضل هو المعيار الاساس الذي يؤثر على اسعار الفائدة . ويمكن القول ان هناك استعدادا على المستوى الرسمي في بريطانيا للانضمام الى اليورو . وعلى الرغم من ان هناك من يرى ان التقارب البريطاني مع الولايات المتحدة الامريكية هو السبب في احجام بريطانيا عن الانضمام الى اليورو وتشجيعها على ان تكون الطفل المتمرّد على الاسرة الاوربية .

اما عن تطور قيمة الدولار مقابل اليورو خلال عامه الاول فيمكن القول ان الثاني قد تخطى المرحلة الاولى في بداية صدوره واكد انه عملة مستقرة وقادرة على منافسة الدولار الامريكي . وخلال الفترة من كانون الثاني عام 1999 الى تموز من نفس العام حقق اليورو (1.3) دولار امريكي وقد استطاع تحقيق كبير تجاه الدولار الامريكي ، وبلغ متوسط قيمته (1.5) دولار خلال الفترة من ايلول 2002 الى مايس 2003 .⁽⁹⁾

أثر اليورو على الاقتصاد العالمي

ان تأثير اليورو على الاقتصاد العالمي يتصل في قدرته على التأثير لاستخدامه في المعاملات الدولية وعلى مدى الاستقرار الذي يتمتع به وخاصة انه يمثل انتاجا ضخما وسوقا مالية كبيرة للاسهم و السندات وتأتي في المرتبة الثانية عالميا . كذلك سوف يكون لليورو دور حاسم في زيادة السيولة النقدية الدولية بما يجعل كلفة الاقتراض منخفضة وبالتالي زيادة فرص الاستثمار ونمو الاقتصاد الاوربي . وفي كل ذلك تتعزز الثقة باليورو كعملة دولية مستقرة ومكافئ حقيقي للدولار ومنافس له وسوف ينهي الميزة التي انفردت بها الولايات المتحدة واحتكار لفترة طويلة ، وهي كونها البنك لجميع لجميع دول العالم بحكم كون الدولار الامريكى هو عملة الاحتياطات الدولية الرئيسة والعملة الكافية لمواجهة متطلبات التبادلات والاحتياطات الدولية⁽¹⁰⁾ وسوف يؤدي هذا التحول الى انخفاض الطلب على الدولار مما يجعل الولايات المتحدة غير قادرة على تغطية العجز في ميزان مدفوعاتها بالاصدار النقدي مما يضطرها الى المزيد من المديونية .

ولا يستخدم الين الياباني بشكل واسع في المعاملات الدولية ، وتستخدم اليابان الدولار الامريكى في تعاملاتها الخارجية . وان ظهور اليورو سوف يعيق محاولة جعل الين عملة دولية واسعة التداول . ومن المحتمل ان يؤشر اليورو فيزيد تدفق رؤوس الاموال الى البلدان النامية من خلال السيولة النقدية الكبيرة التي سوف يخلقها في السوق الدولية ، وهذا من شأنه ان يجعل كلفة الاقتراض منخفضة بتلك السوق وبالذات البلدان التي لها اصول مالية مقومة باليورو . ويمكن ان يسمح الاتحاد لبعض مؤسساته المالية بتمويل جزء من استثماره الى البلدان النامية . لكن من النتائج الخطيرة هو ان نجاح الوحدة الاوربية الدولية في زيادة الانتاجية ونمو اقتصادها سوف يجعلها نقطة جذب للاستثمارات وهو ما يؤدي الى خروج راس المال من الدول النامية نحو السوق ثم ان الديون للدول النامية مقومة بالدولار . فاذا ارتبطت العملة المحلية باليورو الى الانخفاض فان هذا سوف يعرض سعر صرف تلك العملة الى الانخفاض وسوف يؤدي الى زيادة كلفة خدمة الين بالعملة المذكورة . فهل تسعى الدولة النامية الى درء مخاطر الدولار واليورو عنها والافتداء بالعراق وتخيلية عن التعامل في تجارته بالدولار ؟

الانعكاسات المالية والنقدية لليورو على الاقتصاديات العربية

يقدم هذا الموجز تحليلاً موجزاً للانعكاسات المالية لليورو على الدول العربية ذات الاقتصاد المتنوع وعكس المتنوع وتهدف لمناقشة قنوات الاتصال المالية والنقدية المختلفة والتي يمكن من خلالها التكامل النقدي والأوربي بعد اتخاذ اليورو كعملة موحدة أن يؤثر في الاقتصاد العربي . ووجود علاقات متينة بالفعل بدون الأوضاع المالية في أوروبا والعالم العربي والتي من المتوقع تزايدها وتقويتها بعد ادخال اليورو وسوف يكون في مقدمة العوامل التي تؤثر وتشكل الأسواق المالية وسياسات سعر الصرف والاستثمار الأجنبي المباشر واحتياجات النقد الأجنبي . من المعروف أن الدول العربية ترتبط بعلاقات اقتصادية متشابكة مع الاتحاد الأوربي سوء في مجال التجارة أو في مجال الاستثمارات . ويستوعب الاتحاد الأوربي حوالي (34%) من إجمالي صادرات الدول العربية إلى العالم في حين يمثل المصدر بحوالي (43%) من إجمالي واردات العالم العربي (11) . ومن المتوقع أن هذه العلاقات سوف تزداد وتتنعش في ظل توجه العديد من الدول العربية إلى إبرام اتفاقيات مشاركة مع الاتحاد الأوربي ، حيث وقعت كل من تونس والمغرب والأردن وفلسطين اتفاقيات مشاركة مع الاتحاد الأوربي .

أن الاقتصاديات العربية سوف تتأثر أكثر من غيرها بميلاد اليورو باعتبار أن اليورو سيكون عملة قوية ومستقرة وتستمد قوتها من قوة المركز الاقتصادي الأوربي . ولذلك فإن الاقتصاديات العربية سوف تتأثر باليورو من عدة جوانب أهمها التجارة الخارجية وخاصة تجارة النفط باعتبارها أهم مكون في التجارة الخارجية للدول العربية المصدرة للنفط ، وأسعار الصرف وحركة العمالة وخاصة إلى دول الاتحاد الأوربي ، ومجالات المصارف العربية . وفي ما يأتي نتناول باختصار أهم هذه الجوانب :-

1- جانب التجارة العربية .

سيؤدي قيام دول الاتحاد الأوربي بتسعير صادراتها باليورو بدلاً من العملات الوطنية الأوربية إلى زيادة طلب دول العربية على اليورو لتسوية ثمن وارداتها من الاتحاد الأوربي ومن المتوقع أن تلجأ الدول العربية هي الأخرى إلى تسعير صادراتها إلى دول الاتحاد الأوربي باليورو وذلك لمقابلة حاجاتها من اليورو وأن كان ذلك الاحتمال ضعيف في الأجل القصير بسبب أن معظم صادرات الدول العربية إلى الاتحاد الأوربي مواد خام مثل النفط وأن سيطرة الدولار الأمريكي على أسواق المواد الخام أكثر من أسواق السلع الصناعية .

ومن المتوقع أيضاً أن حجم التجارة العربية مع الاتحاد الأوربي سوف يزيد بسبب تحسين شروط تجارة السلع والخدمات ذات المنشأ الأوربي قياساً بالسلع والخدمات ذات المنشأ

الامريكي و لكن هذا لا يمنع عنا السلع العربية بأستثناء النفط الخام سوف تقل قدراتها على منافسة السلع الاوربية المثيلة بسبب انخفاض تكاليف الانتاج الاخيرة في ظل استخدام اليورو مما سيدفع بعض المنتجين العرب الى اتباع سياسة النفاذ الى السوق الاوربية من داخلها ، وذلك عن طريق زيادة استثماراتهم في الاتحاد الاوربي الاستفادة من ارتفاع العائد على الاستثمار في دول الاتحاد بسبب زيادة الكفاءة الانتاجية .

2- الاثر على المصارف العربية :-

في ظل استخدام اليورو كعملة موحدة من المتوقع ان تتأثر المصارف العربية حيث ان اليورو سوف يحدث تغيرات جذرية في عمليات المصارف المراسلة سواء داخل او خارج الاتحاد الاوربي حيث ان هناك توقع بتقليص شبكة البنوك المراسلة و حدوث انخفاض كبير في ايراداتها ومواجهة منافسة شديدة في مجال عملها .

وسوف يكون تأثير البنوك العربية صغير الحجم اكثر من غيرها بسبب عدم قدرتها تحمل التكاليف التكنولوجية الجديدة الازمة للتعامل مع المستجدات التي تنجم عن استخدام اليورو . على صعيد اخر سوف تلجأ معظم البنوك المركزية العربية الى الاحتفاظ لديها بالاحتياطات من اليورو وذلك لانها هي التي تتحمل التكاليف تسوية المعاملات بين الدول العربية وبعضها وبعض و بين البلاد العربية و بين مراسليها الاوربيين ، ومن ثم سيكون هناك زيادة في الطلب على اليورو وتسوية المعاملات العربية الاوربية وعلى جانب اخر سوف يؤدي اليورو الى تقليل المخاطر التي تتعرض لها البنوك بسبب تغيير اسعار الصرف بين العملات المختلفة وبين الدولار باعتباره العملة الحالية لتسوية المعاملات العربية .

3- اثر اليورو على حركة العمالة العربية

من المعروف ان الاتحاد الاوربي يواجه مشكلة بطالة يمكن اعتبارها حاده ونثير اهتمام الحكومات الاوربية . ولذلك من المتوقع ان تلقي هذه المشكلة بظلالها على السياسات النقدية والمالية التي يتبعها البنك المركزي الاوربي او التي تتبعها الحكومات الوطنية .

ومن المعروف ، وكما اشرنا عند الحديث عن الاثار الايجابية لليورو على الاقتصاد الاوربي ان وجود عملة اوربية سوف يشجع على زيادة حركة العمالة بين الاعضاء ، وذلك في ظل الشفافية في الاجور التي سيخلقها اليورو ، وسوف يؤدي ذلك الى مطالبة العمالة في العديد من الدول الاعضاء بالمساواة في الاجور مع العمال في الدول الاخرى الاعضاء باليورو ، وهو سوف يثير العلاقة بين الاجور والانتاجية في الدول الاعضاء ويؤدي الى تنشيط النقابات والمؤسسات العمالية في دول اليورو ، وقد يؤدي ذلك في الغالب الى اعادة هيكلة العمالة

الأوربية بإعطاء أولوية أكثر للعمالة الوطنية وخاصة في ظل وجود جماعات ضغط تطالب الحكومات بمناهضة العمالة الأجنبية وخاصة بمناهضة العمالة الأجنبية وخاصة الوافدة من دول العالم الثالث ، وبالتحديد من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا .

ومن ثم فإن هذه الإجراءات سوف تؤثر على حركة العمالة العربية الى دول الاتحاد الأوربي ، حيث ستتناقص هذه الحركة . الى جانب ذلك سوف تعاني العمالة العربية في هذه الدول من بعض الإجراءات التي تضيق عليها وهخاصة العمالة غير الشرعية ، وسوف تكون أكثر الدول العربية تضررا من هذه الإجراءات دول المغرب العربي وخاصة تونس والمغرب ، لان العمالة من هذه الدول تشكل نسبة كبيرة من اجمالي العمالة في الاتحاد الأوربي .

4- اثر اليورو على تجارة النفط العربي

من المعروف انه خلال سيطرة منظمة اوبك على السوق العالمي للنفط كان الدولار الأمريكي عملة التداول النفطي والمواد الخام عموما ولم يكن متاح أي بديل للدولار كوسيلة للتبادل او كوحدة محاسبية ، وبعد انهيار النفط عام 1986 اصبحت منظمة اوبك متلقية للاسعار واصبحت اسعار نفط اوبك مرتبطة باسعار زيوت من خارج اوبك يستخدم الدولار في تحديد اسعارها ، وبذلك اصبحت القيمة الحقيقية لسعر برميل النفط العربي تتاثر بعاملين هما معدلات التضخم في الدول المستوردة للنفط العربي ، وتغيير سعر صرف عملات هذه الدول المستوردة مقابل الدولار الأمريكي ، ومن متابعة تغيير اسعار برميل النفط العربي بالقيمة الاسمية والحقيقة مقوما بالدولار الأمريكي نلاحظ من الجدول رقم (4) الآتي :-

جدول رقم (4) تطور الاسعار الاسمية والحقيقية لبرميل النفط خلال الفترة 1973-1998

السنة	السعر الاسمي	اثر تغير اسعار الصرف	اثر التضخم	السعر الحقيقي
1973	3.07	3.07	3.07	3.07
1976	11.51	12.65	8.47	9.48
1979	17.28	16.33	10.02	9.48
1981	32.50	35.13	15.19	16.42
1985	27	10.08	10.24	15.20
1987	17.73	18.91	6.38	6.81
1990	22.26	22.34	7.03	7.05
1993	16.33	17.83	4.65	5.08
1996	20.29	21.25	5.36	5.61
1997	18.68	20.95	4.83	5.42
1998	12.28	13.99	3.13	3.56

المصدر : مجلة النفط والتعاون العربي ، الامانة العامة لمنظمة اوبك المجلد 25 العدد 89، 1999 ، ص30

لقد زادت الاسعار الاسمية بمعدل (20%) سنويا في المتوسط خلال الفترة 1973-1997 مع حدوث تذبذب حادة خلال هذه الفترة. (12) الاسعار الحقيقية زادت بمعدل (5.84%) سنويا وان التضخم في الدول المستوردة للنفط وتغير اسعار الصرف بنسبة (14.16%) سنويا مع العلم ان تغير سعر الصرف كان اثره ليجابيا ، أي ادى الى تحسن القيمة الحقيقية لبرميل النفط العربي . (13) ويجب التأكد على ان انخفاض القيمة الحقيقية لبرميل النفط العربي لا يرجع الى استخدام الدولار كعملة لتسوية التعاملات في النفط ، و لكن الامر يرجع الى ظروف العرض و الطلب في السوق العالمي للنفط ، وذلك لان التقلبات في اسعار النفط الاسمية اكثر بكثير من تقلبات اسعار صرف العملات المختلفة مقابل الدولار .

ومع ظهور اليورو ليس من المتوقع ان يتم التحول الى اليورو لاستخدامه كعملة لتسوية التعاملات في سوق النفط في الاجل القصير لان استخدام الدولار في هذا المجال سيستمر لبعض الوقت ، وقد يستمر لفترة طويلة خاصة بالنسبة للدول العربية في الخليج العربي وذلك لان القاسم الاكبر في وارداتها يأتي من الولايات المتحدة الامريكية دولة الدولار او اليابان دولة الين او من دول اخرى في الغالب عملاتها مرتبطة بعلاقة قوية بالدولار ، و بالتالي فان هذه الدول لن تكون في عجلة من امرها للتحول الى اليورو لتسوية تعاملات النفط وذلك حتى يظهر اليورو استقرارا وثباتا في السوق العالمي.

ولكن وقد يكون واردا ان تلجأ بعض الدول العربية و غير العربية المصدرة للنفط مثل ليبيا و الجزائر و نيجيريا و النرويج الى طلب اليورو كعملة لتسوية تعاملاتها النفطية مع دول الاتحاد الاوربي لانها تستورد من اوريا معظم وارداتها ، ويكون ذلك اكثر احتمالا في حالة تسعير الدول الاوربية للواردات العربية منها باليورو وفي هذه الحالة تكون الدول العربية في حاجة الى اليورو و لتسوية وارداتها من دول الاتحاد الاوربي.

استنتاجات وتوصيات أخيرة من البحث

في نهاية بحثنا للعملة الاوربية الموحدة ودورها في الاقتصاد الاوربي و العالمي ، واخيرا اثارها على الاقتصادات العربية ، نستطيع ان نستنتج من هذه التجربة الفريدة التي خاضتها دول الاعضاء في الاتحاد الاوربي منذ بداية السبعينات و التي تدل على تصميم واصرار هذه الدول وصولا الى كافة اهدافها الاقتصادية و النقدية و المالية اضافة الى سعيها الحثيث في الوقت الحاضر لتحقيق الهدف السياسي كانشاء البرلمان الاوربي الموحد لهذه الدول بعد ان حققت هدفها بانشاء السوق الاوربية المشتركة ، وذلك بازالة الحواجز التجارية بين الدول ذاتها ، ومن جملة هذه الاهداف هي :

1- استطاعت دول الاتحاد المحافظة على تحقيق استقرار في المستوى العام للأسعار بالشكل النسبي ، حيث ان مجلس المحافظين في البنك المركزي الاوربي قد وضع ضوابط لعملية التوسع في الكتلة النقدية التي تتفق مع المحافظة من اجل السيطرة على معدلات التضخم كظاهرة نقدية على الاقل في المدى الطويل.

2- تسعى دول الاتحاد الاوربي الى تحقيق مجموعة من خلال الوحدة النقدية ، ومن هذه الاهداف العمل على تلاقي سلبيات ومخاطر تقلبات اسعار الصرف بين عملات دول الاتحاد وتأثيراتها السلبية على اداء الشركات وحركة رؤوس الاموال وزيادة المنافسة ورفع معدلات النمو الاقتصادي.

3- وفرت العملة الاوربية الموحدة اليورو عمله اوروبية قوية تكون موازية في قوتها لقوة الدولار الامريكى بل واكثر ، استنادا الى العديد من المعطيات مثل انخفاض معدلات التضخم وتقليص حجم العجز المالي في الموازنات العامة في البلدان التي انضمت الى العملة الاوربية الجديدة ، وذلك لان هذه العملة تعكس المركز الاقتصادي للدول الاوربية المشاركة فيها ، وقد استطاعت العملة الجديدة ان تتخطى المرحلة الاولى منذ بداية صدورها ، واكدت انها عملة مستقرة وقادرة على منافسة العملات الدولية ومنها الدولار الامريكى بالذات ، حيث بدأ اليورو بداية قوية وسلسلة في التعامل النقدي الدولي وبشكل مرتفع على السعر المحدد له وهو (1،1) دولار .

4- انضمام معظم دول الاتحاد الى عضوية اليورو ، الامر الذي نجم عنه المزيد من الاصلاحات الاقتصادية و التي ادت ايضا بدورها الى خلق ظروف مواتية لنمو العديد من القطاعات الاقتصادية وخلق جو المنافسة الاقتصادية الايجابية ، كما ان شروط انضمام دول الاتحاد الاوربي الى العملة الاوربية الجديدة حقق تقارب في الاداء الاقتصادي بين هذه الدول ، مما ادى الى تشجيع حركة راس المال وزيادة الاستثمار والنمو والمزيد من خلق فرص العمل وتحقيق مستوى معيشي مرتفع في دول الاتحاد .

5- على مستوى اثار اليورو على الاقتصاد العالمي ، يمكن القول من انه سوف يكون لليورو دور حاسم في زيادة السيولة النقدية الدولية مما يجعل كلفة الاقتراض منخفضة وبالتالي زيادة فرص الاستثمار ونمو الاقتصاد الاوربي وفي كل ذلك تتعزز الثقة باليورو كعملة دولية مستقرة ومكافئ حقيقي لدولار الامريكى ومنافس له ، وسوف ينهي اليورو الميزة التي انفردت بها الولايات المتحدة واحتكارتها لفترة طويلة وهي كونها البنك لجميع دول العالم

بحكم كون الدولار الأمريكي هو عملة الاحتياطات الدولية الرئيسية والعملة الكافية لمواجهة متطلبات التبادل والاحتياطي الدولي .

6- واخيراً فان الاقتصاديات العربية سوف تتأثر أكثر من غيرها باصدار دول الاتحاد الاوربي عملتها الجديدة باعتبارها عملة قوية ومستقرة وتستمد من قوة المركز الاقتصادي الاوربي ولذلك فان الاقتصاديات العربية سوف تتأثر باليورو من عدة جوانب ، نذكر اهمها التجارة الدولية ، وخاصة تجارة النفط باعتبارها اهم مكون في التجارة العالمية في الدول العربية المصدر للنفط ، واسعار الصرف وحركة العمالة الى دول الاتحاد الاوربي ومجالات عمل المصارف العربية .

لقد بدأت الدول العربية بعد فترة طويلة من التفكير ، وعلى اثر قيام السوق الاوربية المشتركة بانشاء سوق عربية مشتركة انطلاقاً من مبدأ التضامن العربي المشترك ، وقد تم بالفعل عقد المؤتمرات والاجتماعات والتوقيع على عدة بروتوكولات بهذا الخصوص ، ولكن للأسف ظل الملف الخاص بالسوق العربية حبرا على ورق ، وذلك لعدم وجود الرغبة لدى الحكام العرب في تطوير المجتمعات العربية اقتصاديا واجتماعيا حفاظا على مصالحهم الخاصة على عكس الحال في الدول الاوربية ، والتي استطاعت باعادة بناء بلادها اقتصاديا واجتماعيا بعد الحرب العالمية الثانية عن طريق تنفيذ مشروع (مارشال) خلال فترة زمنية قياسية، وما وصلت اليه في الوقت الحاضر من بلوغ مستويات متطورة على كافة الاصعدة .

وعلى اثر قيام دولة الاتحاد الاوربي بتوحيد عملتها النقدية بعد ازالة جميع الحواجز الاقتصادية بينها اخذت دول مجلس التعاون الخليجي بالتفكير بازالة جميع الحواجز الاقتصادية بينها للوصول الى الوحدة نقدية خليجية موحدة على غرار الوحدة النقدية الاوربية .

ان التفكير بهذا الاتجاه لدول مجلس التعاون الخليجي يستحق الترحاب والتشجيع لانه سوف يشكل مستقبل اللبنة الاولى في البناء الاقتصادي والمالي النقدي لدول العربية ومن ثم الوصول الى وحدة نقدية عربية موحدة ليصبح حلم الوصول الى تحقيق الوحدة العربية ليس بعيد المنال .

الهوامش

- (1) صندوق النقد الدولي ، مجلة التمويل والتنمية ، مجلد رقم (29) ، العدد (3) ايلول 1992، ص 26-29.
- (2) فاخر عبد الستار حيدر ، الاثار الاقتصادية المحتملة للوحدة النقدية الاوربية ، المستقبل العربي ، عدد (256) ، بيروت 2000، ص 37 .
- (3) مغاوري شلبي علي ، اليورو والاثار على اقتصاد البلدان العربية والعالم ، القاهرة 2000 ، ص 17.
- (4) عبد الغني عماد ، التكامل الاقتصادي العربي والسوق العربية المشتركة ، المستقبل العربي، العدد (250) بيروت ، ص 67.
- (5) Mansooran, A., and neaime s., " Habits and Durability in Consumption and the Effects of Tariff protection " . Open Economies Review , 2000, 11, No.3.p.195-205.
- (6) Mansooran,A., and neaime s., " Habits and Durability in Consumption and the Effects of Exchange Rate Policies ,"International Economic Journal . (Forthcoming 2001).
- (7) OECD,Main Economic Indccato , April 1999,p.8.
- (8) Deutsch Bank ,the Euro :A stable Currency For Europe , Special Report , february 1997 p.18-23,
- (9) تقارير المفوضية الاوربية ، مصدر سابق .
- (10) World Bank ,Global Development , Finance 2000.
- (11) OFCD , Main Economic Indictors , April 1999 , p .8
- (12) مغاوري شلبي ، العرب والاتحاد الاوربي من التعاون الى المشاركة ، ورقة مقدمة الى المؤتمر العشرين للاقتصاديين المصريين ، القاهرة 1997 .
- (13) تم احتساب نسبة الزيادة المئوية للاسعار الاسمية بمعدل قدر (20%) تقريبا وفقا للمعادلة الرياضية التالية :
- $$\sqrt[10]{\frac{18.68}{3.07}} = (1.1979 - 1) \times 100 = 19.79 \approx 20\%$$
- (14) This extra demand for dollar as the world's main reserve currency has made it even easier for the US to finance its current account deficit .
- (15) تم احتساب نسبة الزيادة الحقيقية للاسعار الاسمية بمعدل (5.84%) سنويا وفقا للمعادلة الرياضية التالية :
- $$\sqrt[10]{\frac{5.42}{3.07}} = (1.05841 - 1) \times 100 = 5.84\% = 20\% - 5.84\% = 14.16$$
- (16) For a complete discussion of the impact of financial globalization on less develop countries see Neaime (2000), and Missourian and Neaime (2000).
- وهذه تمثل نسبة الانخفاض في الاسعار الحقيقية مقارنة بالاسعار الاسمية .